شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

رئيس البرلمان في خدمة المرضى نفسيّاً !

ربما هي المرّة المئة، أو أكثر، التي يتصرّف فيها رئيس مجلس النواب، سليم الجبوري، في غضون ثلاث سنوات ونيّف، منذ تولّى منصبه هذا، ليس بوصفه رئيساً للبرلمان، المؤسسة الوطنية الأهمّ في البلاد، وإنما كرئيس لفرقة دينية أو طائفية أو حزبية.

السيد الجبوري لم يفلح أبداً، برغم مناوراته ومراوغاته، أن يتستّر على واقع أنه لطالما يدفع دفعاً باتّجاه تمرير مشاريع قوانين وقرارات بصيغ تنسجم مع أفكاره وعقيدته الشخصية السياسية/ الدينية، بوصفه إسلامياً (سنّياً إخوانياً) محافظاً وتحقّق له مصالح شخصية وحزبية، وعرقلة مرور مشاريع قوانين أخرى لا تتناغم مع أفكاره وعقيدته الشخصية ولا يرتجي منها مصلحة.

أول من أمس دفع الجبوري، من دون مراعاة أصوليّة لمسألة النصاب القانوني، في سبيل التصويت من حيث المبدأ على مشروع قانون ظلّ إشكالياً لأكثر من عقد من الزمان، هو مشروع قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية، المقدّم من المجلس الإسلامي الأعلى. والتعديلات المقترحة سيئة للغاية تهدف إلى إعادة مجتمعنا إلى عصر الحريم العثماني، بإجازة الزواج بأطفال قصّر (البنات خصوصاً)، وجعل الزوجة في مرتبة الخادمة، وسحب قضايا الأحوال الشخصية من السلطة القضائية الدستورية إلى سلطة غير دستورية هي سلطة رجال الدين.

في البلاد الديمقراطية لا يتصرّف رؤساء الدولة والبرلمان والحكومة على وفق أهوائهم ومصالحهم الشخصية أو الحزبية، إنما استناداً إلى المصالح العليا للمجتمع، بما يكفل السلم الأهلي والاستقرار والتنمية الشاملة، وبهذا يحققون لأنفسهم وأحزابهم المجد المُبتغى ويعزّزون فرص انتخابهم من جديد.

بين السيد الجبوري والجماعة الإسلامو - سياسية التي يقودها تعاون مصلحة مع جماعات إسلامو- سياسية أخرى (شيعية) تضغط للقبول بمشروع القانون الخاص بتعديل قانون الأحوال الشخصية النافذ منذ العام ١٩٥٩ والمعتبر على نطاق واحد أنه أفضل قانون من نوعه في منطقة الشرق الأوسط. والسيد الجبوري، تبعاً لمصلحته الشخصية والحزبية، يعمل الآن لإرضاء المرضى روحياً الذين تسوّل لهم أنفسهم الزواج من بنات قاصرات لم يغادرن بعد مرحلة الطفولة وتحويلهن إلى خادمات ذليلات، وهو أمر لا يرتضيه الجبوري بالتأكيد لبناته، فليس سوى المرضى مَنْ يقبلون بأن تُعامل بناتهم بمثل ما كان تنظيم داعش الإرهابي يتعامل مع النساء، بحسب ما قارنت السيدة ريزان شيخ دلير، عضو لجنة المرأة والطفولة في مجلس النواب، أول من أمس، مؤكدة أن مشروع القانون الذي يضغط الجبوري لتمريره يمثل "نكسة للمرأة العراقية".

السيد الجبوري، وهو رئيس مجلس النواب، لم يحفل باعتراضات الكثير من أعضاء المجلس، ولم يقبل بالاستماع إلى وجهات نظرهم، ولم يأخذ في الاعتبار نقاط النظام التي رفعوا أيديهم من أجلها، ولم يراع أنّ المجتمع العراقي فيه إلى جانب المسلمين، مسيحيون وصابئة وإيزيدية وبهائية، فضلاً عن نسبة كبيرة من العلمانيين، وفيه مسلمون من مذاهب عدة وليس من مذهب واحد، هو المذهب الشيعي، ولم يلتفت الى التعارض بين أحكام القانون المقترح وشرعة حقوق الإنسان الدولية المُلزمة لدولة العراق التي يرأس السيد الجبوري سلطتها الأولى والأعلى!

هل يرضى الجبوري لبناته أن يتزوّجنَ في عمر ٩ - ١٣ سنة؟ هل يقبل لبناته أن يعشنَ ذليلات خانعات مُستعبدات في بيوت أزواجهنّ؟.. بئس، إذن، القانون الذي أمضى سنوات في دراسته..!

البرلمان عازم على إقرار قانون الانتخابات خلال فصله التشريعي

الجبوري يدعو لحظر مشاركة "الأذرع المسلّحة" في الانتخابات

الإخلال بالنصاب يرفع الجلسات إلى ما بعد "الأربعين"

الجبوري والخزعلي خلال لقاء سابق.. أرشيف

□ بغداد / المدى

أعرب رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، أمس، عن خشيته من لجوء بعض الاطراف الى السلاح للتأثير على إرادة المواطنين في الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في أيار ٢٠١٨. وشدد على ضرورة إبعاد ما وصفها بـ"الأذرع المسلحة، من دخول تلك الانتخابات.

وحذر رئيس مجلس النواب من اتباع فرض سياسة الامر الواقع في محافظة كركوك، داعياً النواب الكرد الى استئناف حضورهم الى جلسات البرلمان.

وصوت مجلس الوزراء، يوم الثلاثاء، على تحديد تاريخ ١٥ أيار ٢٠١٨ كموعد لإجراء الانتخابات البرلمانية على ان تتولى الحكومة الاتحادية توفير البيئة الآمنة لإجراء الانتخابات وإعادة النازحين الى مناطقهم.

وأكدت الحكومة أن الانتخابات ستجري بالتصويت إلكترونياً ومن شروطها، ألا تكون للأحزاب التي تخوض الانتخابات أجنحة مسلحة.

وقال رئيس مجلس النواب، خلال مؤتمر صحفي عقده أمس في مبنى البرلمان، إن الاخير" سيجري تعديلات على قانون الانتخابات الحالي من أجل تجاوز بعض السلبيات التي وردت فيه"، مؤكدا أن"البرلمان سيصوت خلال فصله التشريعي الحالي على قانون الانتخابات".

وكشف عن"تحديد الاسبوع الاخير من هذا الشهر موعدا لإجراء الاستجوابات لبعض المسؤولين".

واضاف رئيس مجلس النواب"انه بعد انتهاء تلك العمليات واستكمال تحرير جميع الاراضي يجب ان ينصرف جهد الدولة الى إعادة العوائل النازحة وبناء مدنهم، كما يجب توفير كل المستلزمات الضرورية لإجراء الانتخابات القادمة"، مشدداً بالقول"لابد من إعادة العوائل النازحة الى المناطق المحررة قبل الحديث عن أي انتخابات فيها".

وحول الموعد الذي اقترحته المفوضية وأقره مجلس الوزراء، أعرب الجبوري عن خشيته"من وجود أطراف تستخدم السلاح من اجل التأثير على إرادة المواطنين في الانتخابات القادمة، ويجب ألا تشارك في الانتخابات الاذرع المسلحة حتى لاتفرض وجودها السياسي بقوة السلاح"، داعياً الى"تطبيق قانون الحشد الشعبي للتمييز بين الممارسة السياسية والعسكرية".

وفي سياق آخر، دعا رئيس مجلس النواب النواب الكرد الى"حضور الجلسات وممارسة دورهم الرقابي"، مؤكداً ان"الحوار هو الحل الوحيد لحل المشاكل بين المركز والإقليم".

وأبدى رفضه لـ"فرض سياسية الامر الواقع وليّ الاذرع بعيد عن الصورة النهائية لمدينة مثل كركوك".

وأشار الجبوري الى"تشكيل لجنة نيابية للنظر بقضية النواب الكرد الذين شاركوا في الاستفتاء وتوقيفهم لحين البت بأمرهم قضائيا ودستوريا".

وبشأن الاتهامات التي وجهتها بعض الكتل والقوى السياسية الى البرلمان عقب تصويته على مرشحي مجلس مفوضية الانتخابات الجديدة، الاسبوع الماضي، قال الجبوري"لم يكن هناك نوع من تفاهمات مسبقة في اختيار أعضاء المفوضية لمصلحة طرف معين".

وحول السياسة الخارجية التي تتبعها الحكومة العراقية مؤخراً مع المجتمع الدولي والإقليمي، قال رئيس مجلس النواب إن"العراق تبنى في السنوات القليلة الماضية سياسة خارجية متوازنة خصوصاً مع الدول الاقليمية".

ولم يعقد مجلس النواب جلسته المقررة أمس الاربعاء نظراً لعدم تحقق النصاب، الأمر الذي دفع هيئة الرئاسة الى تأجيل الجلسات الى ما بعد زيارة الاربعين.

التغيير: منع الفصائل من الانتخابات "دستوري"

بغداد / المدى

أكدت حركة التغيير الكردية، أمس، دعمها للرفض الذي أعلنه رئيس الوزراء بشأن مشاركة الفصائل المسلحة في الانتخابات القادمة، معتبرة أن موقف العبادي شكل مفاجأة لبعض الساسة، ووصفته بـ"الدستوري".

وقال عضو كتلة التغيير هوشيار عبدالله، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، ان"قرار رئيس الوزراء حيدر العبادي بعدم مشاركة الفصائل المسلحة في الانتخابات يهدف الى التقليل من ظاهرة عسكرة المجتمع"، معتبراً أن"ذلك يهدف الى بناء دولة مدنية يتساوى فيها الجميع أمام القانون على وفق معيار المواطنة".

وأضاف النائب الكردي"هذا القرار دستوري ويجب أن تلتزم به جميع الأحزاب السياسية"، مؤكدا ضرورة"الحفاظ على الهوية المدنية للدولة العراقية والتقليل من ظاهرة العسكرتاريا التي سادت في المجتمع العراقي طيلة عقود من الزمن ومازالت اليوم منتشرة بكثرة".

وتابع عضو كتلة التغيير الكردية"هذا القرار تفاجأ به الكثير من الساسة الذين كانوا يعدون العدة لحملات انتخابية يستخدمون فيها صورهم بالزي العسكري في محاولة منهم لاستمالة قلوب الجماهير والتظاهر بأنهم جازفوا بحياتهم وتواجدوا في الخطوط الأمامية بالحرب ضد داعش".

وأعرب النائب هوشيار عبدالله عن أمله"بتطبيق هذا القرار على أرض الواقع، باعتباره خطوة مهمة للتوجه نحو بناء دولة مدنية والتقليل تدريجياً من ظاهرة عسكرة المجتمع وفرض هيبة القانون في البلد".

تحدّثَ عن "جيش رديف" سيبقى بعد هزيمة داعش

المهندس: مغادرة الحشد شرط لمشاركة أفراده في الانتخابات

□ ترجمة / حامد أحمد

في الوقت الذي طرد فيه تنظيم داعش من كل أراضي العراق تقريباً، اقترح مسؤولون أميركان حلّ قوات الحشد الشعبي التي تضم آلاف المقاتلين الشيعة. لكنّ أبو مهدي المهندس، الذي كان في يوم ما يحارب القوات الاميركية ويشغل الآن منصب نائب قائد قوات الحشد الشعبي، يقول إن هذه القوات موجودة هنا لتبقى.

وقال المهندس، في لقاء مع وكالة أسوشيتدبرس الاميركية إن"مستقبل الحشد الشعبي هو أن يبقى للدفاع عن العراق"، مضيفاً ان"الجيش العراقي والشرطة العراقية يقولون إنهم لايستطيعون تنفيذ عمليات من دون الإسناد الذي يقدمه الحشد."

وفي السنوات، التي أعقبت الغزو الاميركي للعراق عام ٢٠٠٣، كان المهندس يقود فصائل قوات حزب الله، وهي فصائل لها ارتباطات بإيران وفصائل مسلحة لبنانية أخرى تحمل نفس الاسم.

اسمه الحقيقي هو جمال جعفر إبراهيم لكنه معروف أكثر بلقبه، وأن تدرجه في المناصب ووصوله الى أعلى قيادات المؤسسات الامنية في العراق يعكس التدني البطيء للنفوذ الاميركي في العراق.

في عام ٢٠٠٩ كشفت الخارجية الاميركية عن ارتباطه بفيلق الحرس الثوري الإيراني. وقالت إنه"يشكل خطرا على استقرار العراق"وصنفته مؤخراً على أنه إرهابي.

لكن في صيف عام ٢٠١٤ عندما اجتاح تنظيم داعش الموصل ومناطق أخرى شمال العراق وانهار الجيش، قامت قوات المهندس وقوة عراقية أخرى بتحشيد صفوفهم للدفاع عن البلد وصدت بذلك زحف المسلحين المتطرفين الذي وصل مشارف العاصمة.

وبقيت قوات الحشد منفصلة عن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في العراق، لكنها ساعدت الجيش طوال السنوات الثلاث الماضية لطرد تنظيم داعش من معظم الاراضي العراقية.

ويُعدُّ المهندس، وهو في الستينيات من عمره، واحداً من بين أكثر الشخصيات نفوذاً في العراق مقسّماً وقته بين خطوط الجبهات وإيران وبيته ومكتبه في المنطقة الخضراء المحصنة.

ويصف المهندس الحشد الشعبي بأنه "جيش رديف" سيساعد في الحفاظ على الامن حال الانتهاء من تنظيم داعش.

وعن علاقته المقربة بإيران البلد الذي قضى فيه عقوداً في المنفى وخضع خلالها لتدريبات عسكرية فيه، قال"هذا لا يعدّ سراً". وقال إنه يستمد شخصياً إرشاده الروحي والمعنوي من القيادة الإيرانية، ولكن الحشد يحصل فقط على دعم مادي من طهران.

في وقت سابق من هذا الشهر طالب وزير الخارجية الاميركي ريكس تيلرسون، بأن يرجع أفراد القوات المسلحة المدعومة من إيران الى بيوتهم، أو يندمجوا بالجيش العراقي او يغادروا البلد.

ومن دون أي تكلّف تجاهلَ المهندس هذه المناشدة قائلاً"أعتقد أن تيلرسون غافي".

ومضى المهندس الى القول بأن"إيران البلد الوحيد الذي ساند العراق منذ بداية أزمة داعش، كان الحال شبيهاً بشخص موجود في مستشفى وهو بحاجة لدم. أما الأميركان فهم الذين أظهروا أنفسهم بعد فوات الأوان."

وفي ما يتعلق باحتمالية بقاء الاميركان في العراق، قال المهندس"نحن نتبع الحكومة العراقية رغم آرائنا الشخصية. آراؤنا الشخصية معروفة جيداً بهذا الخصوص ولا أريد ان أكررها هنا مرة أخرى."

وبشأن أحداث كركوك ومشاركة الحشد وما آلت إليه الاوضاع بعد إجراء استفتاء استقلال الإقليم، قال المهندس"ما حدث في كركوك هو نجاح للحكومة العراقية والقوات العراقية"، مبيناً أن قواته"ساعدت في تنسيق انسحاب القوات الكردية لتفادي أي اشتباكات وخسائر".

وقال المهندس"نريد أن نحافظ على علاقة الأخوّة مع الكرد"، مذكّراً بـ"القتال المشترك ضد صدام حسين خلال فترة الثمانينيات".

من جانب آخر، يستعد العراق لإقامة انتخابات برلمانية في العام القادم. وعند الاستفسار من المهندس فيما إذا سيكون لقواته دور في الجانب السياسي، ضحك وقال"لا تذكر ذلك.. وإلا سترعب جميع السياسيين". وأضاف إن"مقاتلي الحشد سيكونون أحراراً في حال رغبتهم بالترشيح ولكن يتوجب عليهم أولاً مغادرة منظومة قوات الحشد".

وتابع"فيما إذا سيرشحون أنفسهم في الانتخابات أو لا، فإن الحشد هو أكبر قوة يمكن أن تؤثر في الانتخابات القادمة."

عن: أسوشيتدبرس

مفوضيّة الانتخابات تختار مجلس إدارتها الجديد

□ بغداد / المدى

اختار مجلس مفوضية الانتخابات، أمس، معن الهيتي رئيساً ورياض البدران رئيساً للادارة الانتخابية. جاء ذلك بعد يومين من أداء طاقم المفوضية الجديد اليمين الدستورية.

وقال مدير إعلام مفوضية الانتخابات عزيز الخيكاني، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، "تم توزيع المناصب الإدارية العليا من قبل أعضاء المجلس الذين تم اختيارهم من قبل مجلس النواب وأداؤهم اليمين القانونية في مجلس القضاء الأعلى، حيث تم اختيار معن الهيتي رئيساً لمجلس المفوضين ورياض البدران رئيساً للإدارة الانتخابية".

وأضاف الخيكاني"تم أيضاً اختيار رزكار حمة محيي الدين نائباً لرئيس المجلس، وأحمد رحيم بشارة مقرراً لمجلس المفوضين"، مؤكداً أن"توزيع المناصب جاء انسجاماً مع قانون المفوضية رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ المعدل، والنظام الداخلي للمفوضية".

وصوت مجلس النواب، خلال جلسته، في ٢٣ من تشرين الاول الماضي، على أربع قوائم ضمت أسماء المرشحين لمفوضية الانتخابات الجديدة، وحظيت القائمة (ب) بـ١٥٢ صوتاً من أصل ١٧٦ صوتاً.

وأدى أعضاء مجلس مفوضية الانتخابات الجديد، اليمين الدستورية في الـ٢٩ من الشهر الماضي، أمام مجلس القضاء الأعلى.

وأثار تصويت البرلمان على مرشحي مفوضية الانتخابات، ردود أفعال ومواقف رافضة من قبل بعض الكتل السياسية ومنظمات المجتمع المدني، واتهموا القوى السياسية بتمرير مرشحيهم باعتماد منهج المحاصصة الحزبية.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

رئيس التحرير التنفيذي
عدنان حسين

نائب رئيس التحرير
علي حسين

مدير التحرير
مازن الزيدي

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون